



هيئة الأمم المتحدة للمساواة
بين الجنسين وتمكين المرأة



من الشعب الياباني
From the People of Japan



منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

الدراسة الإقليمية التحليلية للمرحلة الثانية من مشروع
«حقوق المرأة الإنسانية»
علامات مضيئة في أحكام القضاء العربي
«2011-2020»

إعداد
القاضية سامية دولت
المنسقة الرئيسية للمشروع

2022



هيئة الأمم المتحدة للمساواة
بين الجنسين وتمكين المرأة



من الشعب الياباني
From the People of Japan



منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

الدراسة الإقليمية التحليلية للمرحلة الثانية من مشروع «حقوق المرأة الإنسانية: علامات مضيئة في أحكام القضاء العربي

«2020-2011»

إعداد

القاضية/ سامية دولة
المنسقة الرئيسية للمشروع

فريق إعداد الدراسات الوطنية

- المستشارة/ آمال حدادين - المملكة الأردنية الهاشمية
الأستاذة الدكتورة/ رشيدة الجلاصي - الجمهورية التونسية
المستشارة/ سليمة حمو الحاج - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المستشارة/ نوال الخفاجي - جمهورية العراق
القاضي الدكتور/ بدر اليزيدي - سلطنة عُمان
الأستاذة/ فاطمة المؤقت - دولة فلسطين
الدكتورة/ عزة ح. سليمان - الجمهورية اللبنانية
المستشارة/ آمنة أبو صلاح - دولة ليبيا
المستشارة/ أمل عمار - جمهورية مصر العربية
الدكتورة/ جميلة لعماري - المملكة المغربية
القاضية/ تكبر أوديكة - الجمهورية الإسلامية الموريتانية

منظمة المرأة العربية
15 شارع محمد حافظ - متفرع من شارع الثورة - المهندسين
الجيزة - جمهورية مصر العربية

تليفون: 24 / 23 848 374 (202 +)
فاكس: 21 848 374 (202 +)
البريد الإلكتروني: info@arabwomenorg.net
الموقع الإلكتروني: www.arabwomenorg.org

لا يجوز طبع أو نشر أو ترجمة أي جزء من أجزاء هذا الإصدار بأى شكل من الأشكال لأغراض تجارية أو غير تجارية دون ترخيص من منظمة المرأة العربية

© جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة 2022

طبع بجمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى 2022

رقم الإيداع: 2022/8074
التسجيل الدولي: 4-3-86039-977-978

الفهرس

5	تمهيد
7	القسم الأول: المدخل العام
7	مقدمة
8	أولاً: إطار الدراسة
9	ثانياً: التنظيم القضائي في الدول العربية المشاركة
9	- الأردن
11	- تونس
15	- الجزائر
17	- العراق
21	- عُمان
23	- فلسطين
25	- لبنان
27	- ليبيا
28	- مصر
29	- المغرب
30	- موريتانيا
31	ثالثاً: منهجية الدراسة
32	رابعاً: الصعوبات والمعوقات
35	القسم الثاني: تحليل الأحكام والقرارات
35	الفرع الأول: النتائج وفق المؤشرات الإحصائية للأحكام
36	الجدول رقم (1): توزيع الأحكام القضائية وفق مؤشر العدد الكمي
36	الجدول رقم (2): توزيع الأحكام القضائية وفق مؤشر الفترة الزمانية لصدورها
37	الجدول رقم (3): توزيع الأحكام القضائية وفق مؤشر كونها منشورة أو غير منشورة

38	الجدول رقم (4): توزيع الأحكام القضائية وفق مؤشر الجهة القضائية الصادرة عنها
39	الجدول رقم (5): توزيع الأحكام القضائية وفق مؤشر درجة التقاضي
40	الجدول رقم (6): توزيع الأحكام القضائية وفق مؤشر المجالات الواردة بها
41	الجدول رقم (7): توزيع الأحكام القضائية وفق مؤشر جنسية المرأة المعنية بها..
42	الجدول رقم (8): توزيع الأحكام القضائية وفق مؤشر الحالة العائلية للمرأة المعنية بها
43	الجدول رقم (9): توزيع الأحكام القضائية وفق مؤشر الوضع المهني للمرأة المعنية بها
44	الجدول رقم (10): توزيع الأحكام القضائية وفق مؤشر النصوص والمبادئ المؤسسة عليها
45	الجدول رقم (11): توزيع الأحكام القضائية وفق مؤشر الأثر القانوني والعملي لها
46	الفرع الثاني: النتائج وفق مجالات الأحكام
46	المجال الأول: الأحوال الشخصية
68	المجال الثاني: الحقوق المدنية
77	المجال الثالث: الحقوق الاجتماعية
86	المجال الرابع: الحقوق السياسية
87	المجال الخامس: الحقوق الاقتصادية
91	المجال السادس: الحقوق الثقافية
94	المجال السابع: مجالات أخرى
107	القسم الثالث: الخاتمة والتوصيات

توطئة عامة للدراسة

مرّت عشرين عامًا على تنفيذ منظمة المرأة العربية لمشروعها الرائد حول «حقوق المرأة الإنسانية: علامات مضيئة في أحكام القضاء العربي 1990-2010»، والذي كان له السبق في تسليط الضوء لأول مرة على اجتهادات فقه القضاء العربي في تصديده لكل الانتهاكات ذات الصلة بالحقوق الإنسانية للمرأة، سواء أكان ذلك صادرًا عن أشخاص طبيعيين أيًا كانت صفتهم، أو عن مؤسسات خاصة أو تابعة للدولة من الجهة الأولى، ووضع قاعدة بيانات إلكترونية خاصة بالأحكام القضائية المضيئة والمناصرة للحقوق الإنسانية للمرأة من الجهة الثانية. وفي إطار إدراك منظمة المرأة العربية لأهمية دورية عملية الرصد واستدامتها، يندرج حرصها على تنفيذ هذا المشروع بالنسبة للعشرية الثالثة 2011-2020، بما يعزز النشر الدوري لفقه القضاء العربي المناصر لحقوق المرأة؛ وذلك بفضل التعريف بالأحكام المكرسة لأفضل الممارسات القضائية ذات الصلة بحماية الحقوق الإنسانية للمرأة، والحث على إعادة تطبيقها من قبل القضاة كلما تماثلت الوقائع في القضايا المعروضة لاحقًا عليهم، وحفز المبادرة لدى عموم القضاة لابتكار ممارسات قضائية فضلى جديدة تستجيب لمتطلبات العدل والإنصاف لحقوق المرأة من كل انتهاك أيًا كان مجاله.

ومن الأهمية بمكان الإشادة بثناء فقه القضاء العربي وتطوره في مجال الحقوق الإنسانية للمرأة خلال هذه العشرية الثالثة في ضوء ما تم رصده من جملة الأحكام القضائية في الدول العربية المشاركة، وهي: الأردن وتونس والجزائر والعراق وعمان وفلسطين ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا.

والمتمم في هذه الأحكام القضائية يلاحظ أنها قد طالت مجالات الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية على حدٍ سواء، كما أنها كشفت تأصيلًا لفقه قضاء دستوري مناصر لحقوق المرأة من ناحية أولى، وتسجيل ظهور صنف جديد من الأحكام القضائية لحماية المرأة ضحية العنف لم يكن معتمدًا في العشرية الأولى من ناحية ثانية، وكسب القضاء بصفته حامي الحقوق والحريات لثقة المرأة العربية في تصديده لمختلف مظاهر التمييز ضدها من ناحية ثالثة.

وسعيًا إلى الاستعراض الأمثل لما تم استخلاصه من تلك الأحكام والقرارات القضائية المضيئة؛ تقرّر اعتماد التقسيم التالي:

القسم الأول: المدخل العام.

القسم الثاني: تحليل الأحكام والقرارات القضائية والنتائج المستخلصة منها.

القسم الثالث: الخاتمة والتوصيات.



15 ش محمد حافظ - المهندسين - الجيزة، جمهورية مصر العربية

هاتف: 37484823/24 (202+)

فاكس: 37484821 (202+)

البريد الإلكتروني: info@arabwomenorg.net

الموقع الإلكتروني: www.arabwomenorg.org